المحاضرة العاشرة

النكرة والمعرفة

توطئـة:

يكتسي التعريف والتنكير أهمّية بالغة في اللغة، سواء على مستوى المفردات أو التراكيب، وتظهر أهمّيتهما على مستوى المفردات، في عدم استغناء الاسم عن أحدهما، لأنّه لابدّ لأيّ اسم أن يكون إمّا معرفة، وإمّا نكرة، فلابدّ أن يتّصف بواحد منهما (التعريف أو التنكير)، ولا تجتمع الصفتان في اسم واحد، وذلك لتضادّهما. فلا يمكن للاسم أن يكون معرفة نكرة في آن واحد، كما لا يمكن للشيء أن يكون ساخنا باردا، أو طويلا قصيرا، في آن واحد. ولكن قد يكون الاسم معرفة قريبة من النكرة، أو نكرة مشربة شيئا من التعريف، لأنّ التعريف أو التنكير في المفردات درجات.

أمّا على مستوى التراكيب فنقول: إذا كانت الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار، فإنّ الخبر ينشأ باتحاد عنصري المعرفة والنكرة، لأنّهما المادّة الخام لصناعة الخبر. فالخبر يقتضي وجود مخبر به، ومخبر عنه، والمخبر به ينبغي أن يكون نكرة، لأنّ الإخبار بالمعلوم لا يفيد شيئا، بينما يشترط في المخبر عنه أن يكون معروفا، لأنّ السامع تهمّه أخبار معارفه. وبهذا تتضح لنا أهمّية النكرة والمعرفة في إنشاء الخبر، الذي يعدّ في رأينا الوظيفة الأساسية للغة، وأنّ ما يوصف بأنّه وظيفة أساسية للغة، كالتبليغ والتعبير مثلا، إنّما هي في الحقيقة وظائف فرعية، تندرج ضمن وظيفة الإخبار الأساسية، وتوجد تحت لوائه، لأنّ التبليغ إخبار وكذلك التعبير، لذا يمكن القول: إنّ كل ما يستفاد من التراكيب على اختلافها و تنوّعها فهو إخبار.

كما أننا إذا عرّفنا اللغة بأنّها أداة حوار ووسيلة اتّصال. فأنّ وظيفتي الحوار والاتصال أنّما تكونان بوجود المعروف والمنكور، أو المعلوم والمجهول بين طرفي الحوار أو الاتصال، لأنّ المرسل في دورة التخاطب يرسل ما هو معلوما بالنسبة له، ولا يمكنه أن يرسل ما يجهله، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه. أمّا المتلقي فإنّ ما يتلقّاه يعدّ مجهولا بالنسبة له، لذلك تحصل له فائدة، ولو تلقى معلوما لا يستفيد شيئا. يعبّر فرديناند دي سوسير عن هذا المعنى بقوله: " كل شيء يتوجّه من مركز تداعي المعاني للمتكلم إلى أذن السامع يعد معلوما، وكلّ شيء يتوجّه من أذن السامع إلى مركز تداعي المعاني عنده يعدّ مجهولا."[1] ويؤكد هذا المعنى حينما يعبّر عنه بطريقة أخرى قائلا: " وأخيرا كلّ شيء معلوم في الجزء النفسي من الدائرة يعد أداء، وكل شيء مجهول يعدّ تلقّيا."[2] ويقصد بالدائرة دائرة التخاطب ويقصد بالجزء النفسي كلاّ من ذهن المتلقي وذهن المرسل. فالمعلوم الذي يعدّ أداء، يكون في ذهن المرسل (المتكلم)، والمجهول الذي يعدّ تلقيا يكون

[1]- فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية،1985،ص:35.

[2] - المرجع السابق نفسه،ص:36.

في ذهن المتلقي (السامع). ويقابل الجزء النفسي للكلام، الجزء الفيزيائي من دائرة التخاطب المتمثل في الأمواج الصوتية، التي تنتقل عبر القنال، التي تصل المرسل بالمتلقي.

أوّلا النكرة

نبدأ بالنكرة لأنّها الأصل، والتعريف حادث، فالاسم نكرة أوّل أمره، مبهم في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يفرده، ويميّزه عن باقي جنسه. فالإنسان مثلا، حينما يولد يطلق عليه لفظ طفل أو طفلة، ثم يوضع له اسم فيميّز به عن غيره، ويصير علما له. فلا تجد معرفة إلاّ وأصلها نكرة، إلاّ لفظ الجلالة (الله) لأنّه لا شريك ولا مثيل له، سبحانه وتعالى.

تعريفها: جاء في معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، أنّ النكرة "هي كل اسم يدل على غير معيّن. مثل: كتاب، وطالب، ورجل، وامرأة. ومعنى غير معيّن، أنّ شيوعه كثير، فهناك أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه."[3] فقد اشتمل هذا الكلام على تعريف، فتمثيل، فتعقيب شرح فيه معنى: (غير معيّن)، وهذا الشرح هو مما يؤخذ على هذا الكلام. لأنّه إذا كان غير المعيّن هو الشائع، فليس بالضرورة أن يكون الشيوع كثيرا، ويكون هناك أفراد كثيرة من جنس النكرة. فتفسير عدم التعيين بالشيوع صواب، ولكن اشتراط الكثرة في الشيوع مجانبة للصواب، لأنّ الشيوع قد يكون كثيرا وقد يكون قليلا، وقد تصل به القلّة إلى أدنى درجاته، كما سنرى.

ويعتمد الزمخشري على فكرة الشيوع، في تعريف النكرة، فيقول: "هي ما شاع في أمّته"[4]. وابن يعيش في شرحه لهذا التعريف، يوضح فكرة الشيوع توضيحا دقيقا، فيذكر أدنى درجة للشيوع، ويشير إلى أعلاها بقوله: "هي كل اسم يتناول مسمّيين فصاعدا."[5] فأدنى درجات شيوع النكرة، أن تدل على مسمّيين اثنين فقط، أي أن يوجد من جنسها في الواقع عنصران اثنان فقط، لأنّه إذا كانت المعرفة تدل على مسمى واحد فقط، فإنّ النكرة تدل على أكثر من مسمى، وعلى الأقل على مسمّيين اثنين، لأنّ ما فوق الواحد يبدأ من العدد اثنين، ويمتد إلى ما لا نهاية، فأقل ما فوق الواحد اثنان.

أمّا أعلى درجات التنكير فيشير إليها بقوله: (فصاعدا)، وهي عبارة تندرج تحتها كل درجات الشيوع، التي تبدأ من العدد اثنين، وتمتد إلى ما لا نهاية. هذه النظرة العلمية، ذات النزعة الرياضية نجدها أيضا عند ابن السراج، ا لذي عرّف النكرة بقوله: "كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنّما سمّي نكرة من أجل أنّك لا تعرف به واحدا بعينه."[6] فالنكرة عنده أيضا ما شاع بين اثنين فصاعدا، إلى ما شاء الله. وهناك من نظر إلى النكرة نظرة أخرى تقابل هذه النظرة، ولكن تلتقي معها في النتيجة، وتشاركها في النزعة العلمية.

---

[3]- محمد سعيد اسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها،ص:990.

[4]- الزمخشري،المفصّل،ص:22.

[5]- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ج/3،ص:351.

[6]- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة،1417هـ 1996م ،مؤسسة الرسالة، بيروت، ج/1،ص:148.

لأنّ الدلالة على اثنين فصاعدا، تقابلها عدم الدلالة على الواحد، وتشترك معها في النتيجة. وقد اعتمد صاحب الفوائد والقواعد في تعريف النكرة على هذه النظرة، أي باعتماد انعدام الدلالة على الواحد، أو عدم تعيين المسمّى، فقال: "كل ما لم يخص واحدا من جنسه ويعيّنه فهو نكرة"[7].

ومن معاني النكرة المنكور، أي المجهول، وهو عكس المعروف. ويوصف الاسم بأنّه نكرة إذا كان منكورا لدى السامع، لأنّ التعريف والتنكير يتعلّقان به لا بالمتكلّم. إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف بالنسبة له، ولكنه مجهول بالنسبة للمخاطب، فيوصف بأنّه نكرة، ويرد في الكلام على صيغة التنكير. كقول القائل: (في داري رجل، ولي بستان.) فهو بلا شك يعرف الرجل، لأنّه في داره ويعرف البستان لأنّه يملكه، ولكن المخاطب لا يعرف الرجل، ولا البستان، لذا جاءا، أي: الرجل والبستان نكرتين في المثال المذكور. فالمعيار المعتمد عند علماء العربية لتحديد المعرفة أو النكرة هو السامع.[8] وإذا كان المنكور لدى المخاطب نكرة، فإنّ المنكور لدى المتكلم والمخاطب معا، أوغل في التنكير. ومثال ذلك قولك لمخاطبك: (أنا في طلب دكّان أكتريه، ودار أشتريها). فأنت لم تر الدار بعد، ولا الدكان، كما أنّك لم تقصد دكانا بعينه ولا دارا بعينها، وكذلك مخاطبك، لم يتحدّد في ذهنه دكان معيّن ولا دار معيّنة، كما لم تسبق له مشاهدتهما، لذا فهما نكرتان بالنسبة لك وله.

أمّا الاحتمال الثالث، وهو أن يكون الاسم منكورا لدى المتكلم، ومعروفا لدى المخاطب، فهذا ما لا يكون أبدا، ولا يقبله عقل، ولا هو يجري على ما تقتضيه لغة الإنسان بصفة عامّة. ويكفي لهذا أن نستحظر قول سوسير الذي سبق ذكره، وهو: أنّ كل شيء معلوم يعد أداءا، وكل شيء مجهول يعدّ تلقيا. ولا يمكن أن يكون العكس أبدا، أي لا يمكن أن يكون الأداء مجهولا، والتلقي معلوما، ولو كان هذا ممكنا، فهذا يعني أنّه لو حدث حوار بين اثنين، فإنّ السامع هو الذي يُعْلِمُ المتحدّث، ويخبره بما يعرف، وهذا محال.

النكرة المعرّفة

قد يبدو هذا العنوان غريبا، لما فيه من تناقض، لأنّ الأصل في الاسم مهما كان أن يتّصف بإحدى الصفتين التعريف أو التنكير، ولا توجد حالة وسطى أو صفة ثالثة، ولكن الواقع الإنساني فيه كلّ الاحتمالات، الاحتمالان اللذان يقبلها العقل، ويقتضيهما المنطق، وهما الأكثر اطرادا لأنّهما الأصل. وهما: أن يكون الاسم نكرة، أو معرفة. وهناك احمالان خارج مقتضيات العقل والمنطق، ولكن لهما وجود في الواقع اللغوي، على الأقل للغة العربية، أحدهما هو المعرفة التي اعتراها التنكير، وهي الاسم المعرفة إذا دلّ على أكثر من مسمّى، وسيأتي الحديث عنه في تناولنا للمعرفة. أمّا الآخر فهو النكرة التي يعتريها التعريف، أو النكرة المعرّفة، وهي موضوع حديثنا في هذا المبحث. فكما أنّ المعرفة إذا دلّت على أكثر من

---

[7]- الثمانيني، الفوائد و القواعد،ص:392.

[8]- ينظر قراديا قبوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير، ترجمة جعفر دك الباب،ص:41.

مسمى اعتراها التنكير، كذلك النكرة إذا دلّت على مسمّى واحد صارت معرفة، وهي هنا النكرة المقصودة بالنداء، لذلك هناك من يصنّفها ضمن المعارف.[9] وتمتاز هذه النكرة بميزتين: الأولى أنّ لها وجهان، أحدهما يحمل معنى التعريف، والآخر يحمل معنى التنكير. والثانية أنّ ما اعتراها من تعريف أوتنكير، مردّه إلى المتكلّم لا إلى السامع، على غير المعتاد. وعلاقة المتكلّم بالتنكير الذي اعترى هذه النكرة المقصودة بالنداء، تكمن في أنّ المتكلم لا يعرف مسمّى هذه النكرة، لأنّه لا عهد له به، وربّما هذه أوّل مرّة يراه فيها، لذا فهذا المنادى بالنسبة للمتكلم نكرة من هذا الوجه. وقد يسأل سائل: من أين اكتسبت هذه النكرة التعريف؟ أو ما علاقة المتكلّم بالتعريف الذي اعترى هذه النكرة؟ والجواب: أنّ المتكلم وإن كان لا يعرف مسمّى هذه النكرة، إلاّ أنّه يراه أمامه، ويوجّه إليه النداء. إذن فهو يخصّه ويعيّنه بالنداء، فحكم النكرة المقصودة بالنداء كحكم المعرّف بأل العهدية عهدا حضوريا، حضوره جعله معرفة. وقد تعاملت العربية في نحوها مع النكرة المقصودة بالنداء، تعاملها مع العلم، وهو من المعارف، فكلاهما مبني على الضم في محل نصب، والبناء على الضم يفقدها التنوين الذي هو إحدى علامات تنكير الاسم، بخلاف النكرة غير المقصودة، التي تأتي منصوبة منوّنة، إشعارا بتنكيرها. فإذا مرّ أمامك رجل لا تعرفه، و أردت نداءه، ناديته بقولك: (يا رجلُ) بضم رجل. فأنت هنا كأنّما ناديته باسمه، أي كأنّك ناديته: (يا عمرُ)إذا كان اسمه عمر. وصيغتا النداء هنا: (يا رجلُ، ويا عمرُ) لهما دلالة واحدة، لأنّ النداء في الحالتين موجّه إلى شخص معيّن، ونقول في إعراب المنادى في كلّ منهما: منادى مبني على الضم في محل نصب.

أمّا في قولك: (يا غافلا استيقظ). فإنّك لا تقصد غافلا بعينه، بل تدعو كلّ من اتّصف بالغفلة أن يستيقظ. لذا فالنكرة غير المقصودة بالنداء هنا موغلة في التنكير، ودليل تنكيرها التنوين.

النكرة التي لا تعرّف

النكرة التي لا تعرّف هي النكرة التي يلازمها التنكير على وجه الدوام ، ولا يمكن أن تعرّف بأي حال من الأحوال، ويحدث هذا للنكرة بواحد من اثنين. الأوّل: أنّ عدد مسمّيات هذه النكرة إذا تناقص لا يمكن أن يصل إلى الواحد، أي أنّ هذه النكرة لا يمكن أن تتحوّل إلى معرفة، لأنّها لا يمكن أن تدل على واحد بأي حال من الأحوال، فهي دائما تدلّ على أكثر من واحد.

والثاني أنّ هذه النكرة تدل على واحد ولكنّه منكور غير معروف، وقد مرّ بنا في تعريف النكرة أنّ من معاني النكرة المنكور. ولذا يمكن القول أنّ النكرة التي لا تعرّف نوعان:

1 . النكرة التي تدل بالضرورة على أكثر من واحد:

كم الخبرية نكرة تدلّ بالضرورة أكثر من واحد، ففي قولك: (كم كتابٍ قرأتُ) إخبار بأنّك قرأت كتبا كثيرة، لأنّ كم الإخبارية تفيد الكثرة، والشيء المؤكّد أنّ عدد الكتب لم يتجاوز الاثنين أو الثلاثة فقط، بل وصل

[9]- ينظر محمد سعيد اسبر، و بلال جنيدي، معجم الشامل،ص:874.

إلى حدّ يؤهله كي يوصف بالكثرة. ولكن ما يهمّنا نحن هو الدلالة على أكثر من واحد، وهي هنا موجودة، وثابتة على وجه الدوام. ولا يمكن لِكَمْ الإخبارية أن تدل على واحد أبدا لما تتضمّنه من معنى الكثرة. وهذا هو الفرق في الدلالة بين كم الإخبارية، وكم الاستفهامية. فكم الإخبارية تدل حتما على عدد كثير،أمّا كم الاستفهامية فيستفهم بها عن العدد مطلقا، سواء قل هذا العدد أم كثر. فمثال كم الاستفهاميّة التي تدلّ على الكثرة قولك: كم عدد سكان الصين؟ ومثال كم الاستفهاميّة التي تدلّ على القلّة قولك: كم عدد الخلفاء الراشدين؟ وقد يكون العدد المستفهم عنه واحدا، فقد يسألك سائل: كم كتابا قرأت؟ فتجيبه: كتابا واحدا. ومن هنا يمكن أن نقول بلغة الرياضيين: أنّ كم الاستفهامية يستفهم بها عن عدد مجهول، محصور بين الواحد وما لا نهاية. بل يمكننا القول: إنّ هذا العدد محصور بين الصفر وما لا نهاية، لأنّك قد تجيب السائل: (ما قرأت كتابا قط). ولذلك تصنّف كم الاستفهامية من النكرات أيضا.

2 . النكرة التي تدلّ على واحد ولكنّه منكور:

مثال ذلك (ما) التعجّبية، التي يقول النحاة في إعرابها أنّها نكرة تامّة، أي أنّها موغلة في التنكير، لأنّه إذا كانت النكرة تدل على المنكور لدى السامع، فإنّ المنكور لدى السامع والمتحدّث أوغل في التنكير. و(ما) التعجبية تدل على منكور لدى المتحدّث والسامع معا، وبيان ذلك كالتالي:

إذا قال متحدّث وهو يصف بستانا: (ما أجمل البستان). فالأصل في هذه الجملة أنّ المتحدّث دخل البستان، فوجده جميلا إلى درجة أثارت إعجابه. فهو يجهل العامل الذي قام بفعل التجميل وتسبب في هذا الجمال، لذا تعجّب. ولو عُرِفَ السبب لبطل العجب. فأصل الجملة إذن هو كالتالي:(شيء ما أجمل البستان)، وكلمة (شيء) نكرة لأنّها تدل على غير معيّن، بل هي أنكر النكرات. وكلمة(ما) نكرة أيضا لأنّها تدل على غير معيّن، ففي قولك: (أعطني قلما ما) أي: أيَّ قلمٍ، دون تعيين أو تحديد، وما دامت كلمة (شيء) تدل على نكرة، وكلمة (ما) تدل على نكرة أيضا، استغني عن الأولى بالثانية، فقيل: (ما أجمل البستان).

وتعرب (ما) التعجّبية نكرة تامّة بمعنى شيء، في محلّ رفع مبتدأ. والجملة الفعلية التي بعدها خبرا لها. وهي نكرة تامّة، لأنّه إذا كان المتحدّث يجهل سبب جمال البستان، فإنّ السامع أولى بجهل ذلك، فهي إذن نكرة بالنسبة للمتحدّث والسامع معا، وبقاء التعجّب في هذه الجملة مرهون بتنكير المبتدأ، وهو (ما) التعجّبية، ولو عرّفت لما كان هناك وجود لمعنى التعجّب، لأنّه كما قيل إذا عرف السبب بطل العجب.

ومثلها أيضا النكرة التي لا تعرّف حتّى ولو أضيفت إلى معرفة، لأنّها لا تخص شيئا بعينه، كالألفاظ التالية: (مثل، وشبه، وغير وحسب). فهذه الألفاظ موغلة في الإبهام، ملازمة للتنكير، حتّى لو أضيفت إلى

معرفة، تقول: مررت برجل مثلك، وبرجل شبهك، وبرجل غيرك. فلو لم تكن هذه الألفاظ نكرات ما وصفت بهنّ نكرة.[10]

"ومنها المعطوف على مجرور ربّ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد (كم)، نحو: (ربّ ضيف وأخيه هنا)، و(كم رجل و كتبه رأيت)، و سبب ذلك أنّ المجرور بعد (ربّ) و(كم) لا يكون إلاّ نكرة، فما عطف عليه فهو نكرة كذلك، لأنّه في حكم المعطوف عليه، فكلا المعطوف والمعطوف عليه لا بدّ أن يكون نكرة، أو في حكم النكرة، ليصلح معمولا للعامل المشترك."[11] ويشترك هذان النوعان: المعطوف على مجرور ربّ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد كم، مع النكرات السابقة (مثلك، شبهك، غيرك) في أنّها معارف من حيث اللفظ والشكل، ونكرات من حيث المعنى والمضمون، معارف لأنّها مضافة إلى الضمائر، والضمائر معارف، والمضاف إلى معرفة معرفة. ولكنّها من ناحية المعنى والمضمون لا تدل على معيّن، فهي نكرات وإن ظهرت بثوب المعرفة. ومما يدل على تنكيرها، أنّها معطوفة على نكرة، والمعطوف تابع يتبع المعطوف عليه.

ثانيا المعـرفـــة

<u>تعريفها:</u> هي لغة مصدر عرف يعرف معرفة، وعرفانا، كقرأ يقرأ قراءة، وقرآنا. أمّا في الاصطلاح اللغوي فقد حدّدت بتعريفات تتراوح بين التطابق أحيانا، والتقارب أحيانا أخرى. فهي عند الزمخشري "ما دلّ على شيء بعينه"[12]. ويوافقه في المعنى تعريف الغلاييني الذي عرّفها بقوله:" المعرفة اسم دلّ على معيّن"[13]. والمعنى نفسه نجده عند الثمانيني، لكن بأسلوب نلمس فيه النزعة الرياضية، كما لمسناها عنده من قبل في تعريف النكرة. فقال في تعريف المعرفة: "ما خصّ الواحد من جنسه فهو معرفة"[14]. لأنّه إذا كان الشيوع الذي يؤدّي إلى التنكير، يبدأ من الدلالة على اثنين، إلى ما لا نهاية، فإنّ التخصيص والتعيين الذي يؤدّي إلى التعريف لا يكون إلاّ بالدلالة على واحد. وقريب من هذه التحديدات ما نجده في معجم الشامل، الذي جاء فيه أنّ "المعرفة اسم يدلّ على معنى معيّن، مثل عدنان، وحلب، وبردى ،وأنتم."[15] ويؤخذ على هذا التعريف أنّ من قال به لا يفرّق بين المعنى والذات، لأنّه ذكر أنّ المعرفة اسم يدلّ على معنى معيّن، وذكر أمثلة هي كلّها ذوات، فالمعروف عن الشيء المعنوي أنّه مجرّد لا يدرك بالحواس، وعدنان، ودمشق، وبردى وأنتم، كلّها من الذوات لأنّها تدرك بالحواس. أمّا الزمخشري فقد وضّف في تعريفه كلمة (شيء)

---

[10]- ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج/1،ص:153.و عباس حسن، النحو الوافي، ج/3،ص:25،26.
[11]- عباس حسن، النحو الوافي، ج/3،ص:26.
[12]- الزمخشري، المفصّل،ص:242.
[13]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج/1،ص:149.
[14]- الثمانيني، الفوائد والقواعد،ص:394.
[15]- محمد سعيد إسبر، و بلال جنيدي، معجم الشامل، ص:874.

التي تشمل المحسوس والمعنوي، وهي أنكر النكرات لأنّها تشمل الكلّ. ومن العلماء من أعرض عن التعريف واكتفى بذكر الأنواع، كابن السراج.[16]

وما يلاحظ على التعاريف المتطابقة المشهورة أنّها تشترك في أهم شيء في تحديد المعرفة، وهو الدلالة على معيّن، والمعيّن الذي تدلّ عليه المعرفة نوعان:

ما يتنكر من المعارف:

إذا وجد للاسم المعرفة أكثر من مسمّى واحد في الواقع صار نكرة، لأنّ المعرفة ما دلّ على واحد فقط والنكرة ما دلّ على أكثر من واحد، أي ما دلّ على اثنين فصاعدا، كما جاء في تعريف النكرة والمعرفة.

والاسم العلم معرفة في الأصل لأنّه يدلّ على واحد بعينه، فإن دلّ على أكثر من واحد صار نكرة. ومن الحالات التي يدل فيها على أكثر من واحد ما يلي:

1 . في التثنية والجمع: فزيد وعمر مثلا، إذا ثنّيا أو جمعا يتنكّران، لذا تدخل عليهما (أل) التعريفية، أو يضافان، إذا أريد تعريفهما. كقولك: جاء الزيدان، ورأيت العمرين. وكقولك: علا زيدنا يوم القنا رأس زيدكم.[17]

2 . بعد (لا) النافية للجنس: تختص (لا) النافية للجنس بالدخول على أسماء الأجناس، وأسماء الأجناس نكرات، لأنّها لا تدلّ على معيّن. فلو دخلت (لا) النافية للجنس على اسم علم لصار اسم علم جنس نكرة، كقولك: لا عنترة اليوم للعرب. فأنت لا تقصد عنترة بن شداد، لأنّه مات منذ مدّة طويلة، ولا يمكن أن يبعث من جديد، ولكنّك تقصد أيّ بطل عربيّ، يحمل شجاعة وقوّة، وعبقرية عنترة القتالية، كي يعيد للعرب عزّهم. ومثل هذا قولهم: لا أبا حسن لها.[18]

ما لا يتنكّر من المعارف:

المعرفة التي لا يعتريها التنكير، هي التي لا يمكن أن تدل بأيّ حال من الأحوال على غير معيّن، كاسم الإشارة الذي يتعيّن مدلوله بالإشارة إليه، والمشار إليه ما دام محدّدا، ومعيّنا بالإشارة إليه، فهو معرفة، حتّى ولو كان مثنّى أو جمعا. ومن المعارف التي لا يعتريها التنكير، نجد كذلك الضمائر، فهي تدلّ على معيّن لأنّ مدلولها معهود به، سواء أكان العهد ذكريا، كما هو الحال بالنسبة لضمائر الغائب، لأنّها تعود على ما سبق ذكره، أو كان العهد حضوريا، بالنسبة لضمائر المتكلّم والمخاطب، لحضور مدلولهما أثناء الخطاب.

---

[16]- ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج/1،ص:149. فقد ذكر أنّ المعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنّى، و المبهم، و العلم، و ما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهنّ، ولم يعرّفها.

[17]- ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج/1،ص:148. و ابن يعيش، شرح المفصّل، ج/3،ص:80.

[18]- ينظر جلال الدين السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو،ص:54.

ويبدو أنّ قراديا قابوتشان في حديثه عن التعريف الأصلي، والتعريف المكتسب، كان يقصد بالتعريف الأصلي التعريف الملازم والمتأصّل في الاسم، بحيث لا يمكن للمعرّف تعريفا أصليا أن يعتريه تنكير. وذكر من أمثلة ذلك، الضمائر، وأسماء الإشارة. ويقصد بالتعريف المكتسب، التعريف العارض، كالذي تفيده الأداة (أل)، أو الإضافة.[19]

اجتماع المعرفة و النكرة:

إذا اجتمعت المعرفة مع النكرة، بأن اشتركت معها في حكم، غلبت المعرفة، مع أنّ النكرة هي الأصل. ومثال ذلك قولك: (هذا رجل وزيد ضاحكين) بنصب ضاحكين على الحال، ولا يجوز الرفع على الصفة، والمشترك فيه في هذا المثال هو الضحك، والمشتركان هما لفظ رجل، وهو نكرة، ولفظ زيد وهو معرفة. النكرة تحتاج إلى وصف، وكونها مرفوعة على الخبرية، فهي تطلب لفظ (ضاحكين) مرفوعا ليكون وصفا لها، أمّا لفظ زيد فكونه معرفة، فهو يطلب اللفظ منصوبا على الحالية، فحدث تغليب المعرفة على النكرة، بنصب ضاحكين على الحالية.

ونظير هذا تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى، كقولك: (أنا وأنت قمنا) فلفظ (قمنا) دليل على تغليب المتكلّم على المخاطب، وفي قولك (أنت وهو قمتما)، حدث تغليب المخاطب على الغائب، يدل على ذلك لفظ (قمتما)، ولا يجوز تغليب الغائب، فلا يقال: (أنت وهو قاما).[20]

وفي ترتيب الضمائر حسب درجة التعريف، من الأكثر تعريفا إلى الأقل، نجد المتكلّم يتصدّر الترتيب لأنّه أعرف المعارف، ثمّ المخاطب، وأخيرا الغائب.

أنواع المعارف:

من العلماء من يقسّم المعارف إلى خمسة أقسام هي: " العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيئان أسماء الإشارة و الموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء."[21] ومنهم من يقسّم المبهم إلى قسمين مستقلّين، وزاد على ذلك بأن أضاف إلى المعارف النكرة المقصودة بالنداء، فاجتمع له من المعارف سبعة أنواع.[22] فإذا طرحنا النكرة المقصودة بالنداء، التي لم يحدث فيها إجماع النحاة على أنّها من المعارف، يكون عدد المعارف التي أجمع عليها النحاة، ستّة أنواع، إذا ذكرنا نوعي المبهم (اسم الإشارة والموصول) كلاّ على حدة. وهي كالتالي: العلم الخاص، والمضمر، واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد من هؤلاء.

---

[19]- ينظر قراديا قابوتشان، نظرية أدوات التعريف و التنكير، ص:50،51.

[20]- ينظر السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، ج/2،ص:35.

[21]- الزمخشري، المفصّل،ص:197.

[22]- ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج/1،ص:60. و محمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، معجم الشامل،ص:874.

ترتيب المعارف:

لقد كان اهتمام النحاة ـ قديما وحديثا ـ بالمعارف أكثر من اهتمامهم بالنكرات. ولا أدلّ على ذلك من تناولهم لدرجات التعريف، وترتيبهم للمعارف، ابتداء من الأعرف إلى ما دونه. ولم تحض النكرات بمثل هذا الاهتمام والدراسة. وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على أهمّية هذا الموضوع في الدرس النحوي. أي انّه إذا توالت المعارف في التركيب للغوي ـ وكثيرا ما يحدث هذا ـ فإنّ معرفة الأعرف تساعد في تحديد المعنى النحوي للتركيب اللغوي.

يحدّثنا ابن يعيش عن تر تيب المعارف و آراء النحاة فيه بقوله: " اعلم أنّ المعارف وإن اشتركت في أصل التعريف، فهي تتفاوت في ذلك، فبعضها أعرف، فكلّما كان الاسم أخصّ كان أعرف. وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قوم: أعرف المعارف المضمر، ثمّ الاسم العلم، ثمّ المبهم، ثمّ ما فيه الألف واللام. واحتجّوا بأنّ المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه ولذلك لا يوصف ولا يوصف به. وليس كذلك العلم فإنّه يقع فيه الاشتراك، ويميّز بالصفة. وذهب آخرون إلى أنّ الاسم العلم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ما عرّف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعد السيرافي. واحتجوا بأنّ العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع وإنّما تقع الشركة عارضة، فلا أثر لها. قالوا: والمضمر يصلح لكلّ مذكور، فلا يخصّ شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه (ربّ) من قولهم: (رُبّهُ رجلا). وذهب قوم إلى أنّ المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ ما فيه الألف واللاّم. وهو رأي أبي بكر السرّاج. واحتجّ بانّ اسم الإشارة يتعرّف بشيئين، بالعين والقلب، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير."[23]

ثمّ يعلّق على هذه الآراء، مبتدئا بآخرها، وهو رأي ابن السرّاج الذي يرى أنّ المبهم أعرف المعارف، فيقول فيه ـ :" وهو ضعيف لأنّ التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلّم، وذكره يرجع إلى معرفة المتكلّم، وأمّا المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلّم. والمذهب الأوّل وعليه الأكثر وهو مذهب سيبويه...وأمّا قولهم: إنّه قد يعود إلى نكرة فيكون نكرة. فنقول: لا نسلّم أنّه يكون نكرة، لأنّا نعلم قطعا من عُنِيَ بالضمير. وأمّا دخول (رُبّ) عليه في (رُبّهُ) فهو شاذّ مع أنّه يفسّر ما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة. والأسماء الأعلام أعرف من أسماء الإشارة، لأنّ الأعلام توصف ولا يوصف بها، وذلك دليل على ضعف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات. وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها. والصفة لا تكون أخصّ من الموصوف، وجواز الوصف بالاسم ووصفه مؤذّن بوهن تعريفه وضعفه. ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيد الطويل) فالطويل أعمّ من زيد وحده، لأنّ الطويل كثير، وزيد أخصّ من الطويل. وأسماء الإشارة أعرف ممّا فيه الألف واللاّم لما ذكرناه. فالألف واللاّم أبهم المعارف وأقربها إلى النكرات، ولذلك

[23] ـ ابن يعيش، شرح مفصّل الزمخشري، ج3، ص:349-350.

نعتت بالنكرة كقولك: (إنّي لأمرّ بالرجل غيرك فينفعني، وبالرجل مثلك فيعطيني)، لأنّك لا تقصد رجلا بعينه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾. جعل (غيرا) نعتا لـ(الذين)، و هي من مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيئا بعينه. ويدلّ على ذلك أنّ من المعرّف بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف واللاّم وما لا لام فيه، نحو: شربت ماء والماء. وأكلت خبزا و الخبز. ولذلك امتنع أن ينعت ما فيه اللف واللاّم بالمبهم."[24]

يريد بقوله: (شربت ماءً و الماءَ)، أي:(شربت ماءً)، و(شربت الماءَ) بمعنى واحد. وكذلك بالنسبة لـ(أكلت خبزا والخبز).

ولا شكّ أنّ الرأي الأوّل، الذي ينسب إلى سيبويه، هو أهم هذه الآراء لأنّ عليه جمهور النحاة. يتصدّر ترتيب المعارف فيه الضمير، فالعلم، فالمبهم، ويختم بما فيه الألف واللاّم. ويقصد بالمبهم اسم الإشارة، يفهم ذلك من كلام ابن عصفور، حيث قال:" و أعرف المعارف المضمر، ثمّ العلم، ثمّ المشار إليه، ثمّ ما عرّف بالألف واللاّم، ثمّ ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف. هذا مذهب سيبويه رحمه الله."[25] وعليه كثير من النحاة قديما وحديثا، تجده . على سبيل المثال . عند الأنباري في الأسرار[26]، و ابن هشام في شرح قطر الندى[27]، والإمام يحيى بن حمزة العلوي، في الطراز[28]. وعبّاس حسن في النحو الوافي، الذي أضاف فيه اسم الجلالة على رأس القائمة، والنكرة المقصودة بالنداء وجعلها مع اسم الإشارة في درجة واحدة، كما أضاف الاسم الموصول وجعله في درجة واحدة مع المعرّف بأل. فاجتمع له من المعارف سبعة أنواع، فإذا أضفنا لها المضاف إلى معرفة، الذي تختلف درجة تعريفه باختلاف المضاف، يكون عدد المعارف ثمانية.[29]

والعدد نفسه نجده عند السيوطي الذي ذكر أنّ "المعارف سبعة أنواع: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، وما عرّف بالألف واللاّم، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرّفة بقصد النداء. وزاد قوم أمثلة التأكيد: أجمعون، وأجمع، وجمعاء، وجمع. وقالوا إنّها صيّغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف."[30]

---

[24] ـ المرجع السابق نفسه،ص:350 - 351.

[25] ـ ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه فوّاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م، ج2/ص238.

[26] ـ ينظر الأنباري، أسرار العربية، ص:243.

[27] ـ ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص من93إلى112.

[28] ينظر الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، الطّراز (المتضمّن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز)، ج2،ص8.

[29] ـ ينظرعباس حسن، النحو الوافي، ج/2،ص212.

[30] ـ السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، ج2/ص36.

وهذا الرأي الذي يقدّم الاسم العلم على اسم الإشارة، على الرغم من كونه رأي الجمهور، ومع ذلك فيه نظر. لأنّ الإشارة تحدّد المشار إليه، فلا يشاركه أحد، أمّا الاسم العلم فقد يقع على أكثر من واحد. وفي الحديث: (اللّهمّ أعزّ الإسلام بأحد العمرين). لذلك نجد من النحاة من يجعل اسم الإشارة أعرف المعارف، كما نجد في الرأي الثالث الذي نسبه ابن يعيش إلى ابن السرّاج. الذي أعطى . في اعتقادنا . اسم الإشارة أكثر من حقّه، حينما جعله يتصدّر المعارف. "أمّا الفرّاء فالمشار عنده أعرف من العلم. يستدلّ بأنّ المشار يعرف بالقلب والعين، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصّة، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة. وأيضا أنّه إذا اجتمع المشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم، فتقول:(هذا زيد)، ولا تقول:(زيد هذا)."[31] وهذا التعليل الأخير هو الذي يجب أنقف عنده، ونعطيه حقّه من التأمّل، لأنّه . في رأينا . تعليل نحوي. لأنّه إذا صحّ قولك:(هذا زيد)، أو قالته العرب، ولم يصح قولك: (زيد هذا)، أو لم تقله العرب، فهذا معناه بلغة النحو ومنطقه، أنّك تخبر عن اسم الإشارة بالعلم، ولا يكون العكس، أي لا تخبر عن العلم باسم الإشارة. وإذا كانت القاعدة تقول: إذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف فالأعرف هو المبتدأ. فإنّ هذا ينتهي بنا إلى أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم. ونشير هنا إلى أنّ الاحتكام إلى ما درج على ألسنة العرب، هو الذي يكون في مثل هذه المواضيع.

وإذا كان من الصعب الوقوف على ترتيب للمعارف، يكون صحيحا ثابتا، يقع عليه الإجماع التام، فإنّه من الممكن حصر المعارف في ثلاث مجموعات. تضمّ الأولى أعرف المعارف، وتكون الثانية لأوسطها تعريفا والثالثة لأضعفها تعريفا. لا شك أنّ الضمير يتسيّد المجموعة الأولى، ونرى أن نضيف إلى الضمير في مجموعته اسم الإشارة. وقد رأينا الأسباب التي جعلته يتقدّم على العلم. أمّا المجموعة الثانية، وهي الوسطى فلا شكّ أنّ العلم يتصدّرها، ويمكن أن نظم إليه فيها المعرّف بأل، وإن كان دونه تعريفا. لأنّ المعرّف بأل، هناك من يجعله في درجة الاسم الموصول.[32] أمّا الرتبة الثالثة والأخيرة، التي تضمّ أضعف المعارف تعريفا، فتبقى للاسم الموصول الذي يعرف ويتحدّد بصلته. ويضاف إليه اسم الشرط الذي يشبهه في التعريف والتحديد، حيث يعرّف ويحدّد بفعل الشرط. ونشير في الأخير إلى أنّ عدم إدراج لفظ الجلالة ضمن المعارف، فلأنّه من أعرفها[33]، وله خصوصياته، ليس كمثله شيء، وتعالى عن كلّ شبه أو شبيه.

---

[31] ـ ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، ج2،ص238.

[32] ـ ينظر عبّس حسن، النحو الوافي، ج1/ص:212.

[33] ـ ينظر المرجع السابق نفسه و الصفحة نفسها.